Royaume du Maroc
Conseil consultatif des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CCDH DANS LA PRESSE NATIONALE

15 Novembre 2010
15 نونبر 2010

أخبار اليوم المغربية

الهيبة: السلطات المغربية تتأخر في إعداد تقاريرها الدورية

حقوقيون وجامعيون يناقشون ملاءمة المنظومة القانونية الوطنية بالتشريعات الدولية

■ الرباط، أخبار اليوم ■

اتفق حقوقيون وجامعيون على ضرورة ملاءمة المنظومة التشريعية الوطنية مع الاتفاقية الدولية في المادة الحقوقية.

وكشف المشاركون في أشغال ندوة حول «إشكالية ملائمة الترسانة القانونية المغربية مع المواثيق الدولية.. الإنجازات الإكراهات والتحديات»، التي نظمها الجمعة الماضي بالرباط المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بتعاون مع المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، عن الغموض والصعوبات القانونية والثقافية والسياسية التي مازالت تحول دون تضمين بعض الالتزامات الدولية التي صادق عليها المغرب في التشريعات الوطنية. وفي هذا الصدد، كشف المحجوب الهيبة، الأمين العام للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، عن «تأخر» الدولة المغربية في تقديم التقارير الدورية في تسع اتفاقيات التي التزم بها المغرب. موضحا أن هذا العمل، الذي كان يعبر عن سلوك سيادي، زاد من المسؤولية الملقاة على عاتق الدولة المغربية.

وأوضح الهيبة، الذي كان ينوب عن أحمد احرزني رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، أن نصوص المنظومة الجنائية هي المؤشر الحقيقي لقياس مجهود أي دولة في قضايا الملائمة بالنظر إلى أن المنظومة الجنائية تتضمن مجالات أساسية في حقوق الإنسان، خصوصا في مسائل التجريم وإجراءات المحاكمة.

إلى ذلك، أوضح الهيبة أن التعريف بالتزامات المغرب الدولية مازال موضوعا غائبا في أنشطة البحث والتدريس في الجامعة.

من جهته، اعتبر لحسن أولحاج، عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالرباط، أن ملاءمة القوانين الوطنية مع الاتفاقات الدولية لا يقتصر فقط على الجانب الحقوقي، بل على الترتيبات التي تنتج عن هذه الملاءمة والتي تساعد الاقتصاد المغربي في العولمة؛ فلكي تكون جذابا اقتصاديا، ينبغي أن تكون متلائما مع المعايير الدولية. وأشار أولحاج إلى الصعوبات التي مازالت تحول دون الملاءمة، موضحا أن مجموعة من القوانين الوطنية تضع خطوطا حمراء ولا تفتح مجالا لمناقشتها، مضيفا أن ليس هناك مبررات لنقد الدين والنظام السياسي.

إلى ذلك، كشف عميد كلية الحقوق بالرباط عن أن هناك مقاومات متعددة سياسية واجتماعية وثقافية لا تريد أن تتأقلم المنظومة القانونية المحلية مع التشريعات الدولية.

ومن جهتها، أكدت أمينة بوعياش، رئيسة المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، أن تحدي الملاءمة أساسي في بلورة دولة الحق والقانون والنهوض بأوضاع حقوق الإنسان؛ فالملاءمة، تضيف بوعياش، ستفتح النقاش العمومي في موضوعات معقدة ذات خصوصية.

إلى ذلك، أرجعت خديجة الرياضي، رئيسة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، عمق إشكال ملاءمة التشريع الوطني بالالتزامات الدولية يقع في الوثيقة الدستورية؛ فهذه الأخيرة، حسب بوعياش، بعيدة عن أن تكون متلائمة مع تعهدات المغرب الدولية. وطرحت رئيسة الجمعية الجوانب التي ينبغي ملاءمتها مع المعاهدات الدولية، خصوصا فيما يتعلق بحرية العقيدة وفصل الدين عن الدولة والرقي بالقضاء من مجرد جهاز إلى سلطة.

Les Echos
quotidien
L'économie et plus encore

Les défis de l'harmonisation des textes juridiques

PAR I.A

Un colloque national sur «*la problématique de l'harmonisation de l'arsenal juridique marocain avec les conventions internationales*», s'est ouvert à Rabat en fin de semaine dernière. Organisée à l'initiative de l'Organisation marocaine des droits de l'homme (OMDH) en partenariat avec la faculté des sciences juridiques économiques et sociales de Rabat-Agdal et l'appui du Conseil consultatif des droits de l'homme (CCDH), la rencontre a permis aux participants de se pencher sur la question récurrente de l'harmonisation des textes juridiques avec les normes internationales, notamment celles ratifiées par le Maroc. À cette occasion, les dispositions constitutionnelles qui consacrent expressément le respect des droits humains tels qu'ils sont reconnus universellement, ont été mises en avant pour rappeler l'adhésion du Maroc à plusieurs conventions internationales fondamentales. Le royaume a d'ailleurs engagé dans ce sens, plusieurs actions entrant dans le cadre du parachèvement de son adhésion au système international des droits de l'homme, à l'exemple de la réforme du code de la famille et de la législation pénale, comme l'a rappelé le secrétaire général du CCDH, Mahjoub Al Haiba. La présidente de l'OMDH, Amina Bouayach a de son coté indiqué que l'intégration des normes internationales des droits de l'homme dans le droit national demeure une question importante qui interpelle toutes les générations de droits. Elle a souligné à ce niveau que l'instauration de l'État de droit et l'ancrage de la culture des droits humains passent inévitablement par la réalisation d'une cohésion entre le droit international et l'arsenal juridique national. La question de l'harmonisation demeure une question hautement sensible compte tenu, dans beaucoup de cas, de l'incompatibilité de certaines normes internationales avec certaines spécificités culturelles notamment au Maroc avec la question des droits familiaux.